Issn;2602-6163

مظاهر و أساليب عمالة الأطفال في دول عالم الجنوب

The manifestations and methods of child labor in the countries of the world of the South

تراكة جمال، أستاذ محاضر أ

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، مدير مخبر الأمن القومي الرهانات و التحديات

عموري نسيمة

طالبة سنة ثالثة دكتوراه، تخصص إدارة النزاعات و بناء السلم.

كلية العلوم السياسية و الدراسات الدولية، قسم إدارة النزاعات و بناء السلم، جامعة الجزائر3.

الإيميل:nassoima2202@gmail.com

ملخص:

إن عمالة الأطفال ظاهرة عالمية تحدث نتيجة لعدد من العوامل المتداخلة و المتشابكة و هي ظاهرة متعددة الابعاد تتخذ مظاهر متنوعة من السخرة في العمل ، الاستغلال الجنسي تجارة الاعضاء وتجنيد الاطفال في النزاعات المسلحة هذا ما يجعلها تحديا بالغ التعقيد و مهما يكن المسعى المتخذ لمواجهتها ينبغي ان يؤخذ بعين الاعتبار المصلحة العليا للطفلاذا يتطلب وضع استراتيجيات متعددة في اتجاه افقي بين القطاعات المختلفة و على مستويات اجتماعية و اقتصادية ن لذا فان من الضروري على دول عالم الجنوب ان تأخذ بعين الاعتبار تحسين وضع الاطفال من خلال الفعاليات التنموية و التعليمية مع اشراك المنظمات الحكومية و الغير حكومية للاتفاق على اسلوب فعال لمكافحة ظاهرة عمالة الاطفال العالمية النطاق و ذلك بتخفيض اعداد الفقراء من خلال التنمية الاقتصادية و تحسين وضع المرأة و تشجيع ادخال تحسينات في التعليم الاساسي و استخدام الأفضل الادوات و المبادئ التوجيهية الموصى بها من طرف الامم المتحدة و ذلك لبناء استراتيجية فعالة للتصدي لمشكلة عمالة الاطفال و اقرار الاليات اللازمة لوضعها موضع التنفيذ من النواحي التشريعية و التنظيمية و التعاون الدولي لان الاستثمار يكون في المورد البشري.

الكلمات المفتاحية:(عمالة الأطفال، دول عالم الجنوب)

عمالة الاطفال:

عمالة الأطفال هي ظاهرة عالمية النطاق، حيث تعرف على أنها عمل استغلالي يضر بصحة و نمو الطفل، بدنيا و نفسيا، اجتماعيا و هنا يحرم الأطفال من التعليم و فرص الحصول على الخدمات الأساسية[1]، و يتحول

(1) المركز الدولي لنماء الطفل، اطفال الشوارع و الأطفال العاملون، تقرير موجز، منشورات اليونيسيف،ايطاليا، 1993، ص61.

عمل الأطفال الى عمالة عندما يعمل الأطفال في سن صغيرة جدا و لساعات طويلة مقابل أجور زهيدة أو بدون أجر، او يعملون في ظروف خطيرة أو في ظروف شبيهة بالرق أو ما يطلق عليها بأسوأ أشكال عمل الأطفال.

دول عالم الجنوب:

تقسيم العالم الى شمال و جنوب، هو تقسيم بعيد كل البعد على التقسيم الجغرافي الذي يتبادر الى الذهن في الوهلة الأولى، بل يشير في الأساس الى تقسيم الاقتصاد العالمي الذي يتكون من دول المركز الرأسمالية الصناعية، و التي تحقق رفاهيتها و تقدمها على حساب استغلال و إفقار و تخلف دول الأطراف في هذا النظام،[2] لذلك فإن مصطلح دول عالم الجنوب يعبر عن مجموعة الدول الفقيرة قياسا بدول الشمال الصناعية و التي تمثل الدول الغنية في العالم،[3] و دول عالم الجنوب مصطلح يشير إلى الدول الموجودة في قارات آسيا و إفريقيا ،و أمريكا اللاتينية، و تتميز بعدم قدرتها على تحقيق درجات عالية من التكامل الاجتماعي، و النضج المؤسساتي، و انعدام الكفاية الغذائية، الانفجار السكاني، انتشار الأمية، تدني المستوى الصحي، انتشار الفساد و انتهاكات حقوق الإنسان بشكل واسع.[4]

Abstract :

Child labor is a global phenomenon that occurs as a result of a number of interrelated and interrelated factors. It is a multi-dimensional phenomenon that takes a variety of forms of forced labor, sexual exploitation, trafficking of children and recruitment of children in armed conflicts. This makes it a very complex challenge and whatever the effort is to take In order to take into consideration the best interest of the child. Therefore, the development of multiple strategies in a horizontal direction between the different sectors and at the social and economic levels so it is necessary for the countries of the world of the South to take into account the improvement of the situation of children through development activities and education Governmental and non-governmental organizations to agree on an effective way to combat the phenomenon of global child labor by reducing the number of poor through economic development, improving the status of women, promoting improvements in basic education and using the best tools and guidelines recommended by the United Nations. In order to build an effective strategy to address the problem of child labor and to adopt the necessary mechanisms to put it into practice in terms of legislation, regulation and international cooperation because investment is in the human resource.

(2) د عبد الخالق عبد الله، **العالم المعاصر و الصراعات الدولية**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، 1989،ص 135 .

(3) مُحَمَّد سيد أحمد، **حول إشكاليات الازدواجية شما جنوب**، مجلة المستقبل العربي، العدد (201)، جانفي 1995، ص19.

(4) إسراء علاء الدين نوري، **ظاهرة فراغ السلطة في دول عالم الجنوب: الأسباب و النتائج**. لبنان: منشورات زين الحقوقية، ط1، 2017، ص44_45.

Issn;2602-6163
Keywords: Child Labor - South World Countries

مقدمة:

تعتبر ظاهرة عمالة الأطفال من أكثر المشاكل شيوعا، في الدول النامية التي تعرف تفشي القفر و البؤس و النزاعات الأهلية و تدهور البيئة الطبيعية، و غياب لدور فعال لمؤسسات الدولة المعنية بحماية الطفولة، حيث ملايين الأطفال تسلب منهم أهم مرحلة في حياتهم و يتحول الطفل من مشروع لبناء مجتمع آمن و مستقر، إلى أداة و سلعة ربحية تستغل في أعمال غالبا ما تكون خطرة و منافية للقيم الإنسانية و لا نستغرب عندما نعرف أن مائة و خمسون مليون(150) طفل تتراوح أعمارهم ما بين 5 إلى 14 سنة ينخرطون في عمالة الأطفال، لكن الأرقام في الواقع تتجاوز تقديرات اليونيسيف، و في هذا السياق تشيع أشكال واسعة النطاق لعمالة الأطفال، حيث تكون في مجالات كثيرة، فتتعدد طرق استقطاب الأطفال لممارسة أي نشاط استغلالي ما بين العنف و الإكراه لإجبار الضحايا على العمل و التحكم في حريتهم و مصيرهم مقابل أجر زهيد، هذا إن وجد فعلا و هنا تتجسد مأساة إنسانية، أين يصبح الطفل مصدر لجني أرباح طائلة لعصابات الجريمة المنظمة، و حتى الشركات الاقتصادية الكبرى و هذا ينطوي على إضرار بحقوق الانسان و كرامته.

من خلال ما تقدم فإنني أحاول أن أجيب على الإشكالية الآتية:

ماهي المظاهر التي تتمثل من خلالها شتى اشكال عمالة الأطفال في دول عالم الجنوب؟ و كيف يتم استقطاب هؤلاء الأطفال لاستغلالهم في العمالة؟

و تتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ماهي الظروف التي تحتضنها دول عالم الجنوب و تجعل منها مناخا ملائما لانتعاش ظاهرة عمالة الأطفال؟
- ما هي مظاهر و مجالات استخدام الأطفال في العمالة في دول عالم الجنوب؟
- ما هي تداعيات و آثار عمالة الاطفال على الأمن و التنمية في دول عالم الجنوب؟

و للإجابة عن هذه الإشكالية حددنا الفرضية التالية:

إن دول عالم الجنوب تعاني من ظاهرة عمالة الاطفال، الموجودة بصورة فعلية و المعبرة عن عجز مؤسسات هذه الدول في حماية حقوق الطفل و افتقارها للآليات الفعالة التي تحد من انتشار هذه الظاهرة و الحد من آثارها على الأمن المجتمعي و التنمية.

و للإجابة عن هذه الإشكالية قدمنا هذه الدراسة في ثلاث محاور:

المحور الأول: الظروف المؤدية الى تنامي ظاهرة عمالة الأطفال في دول عام الجنوب.

المحور الثاني:مجالات و أشكال عمالة الأطفال في دول عالم الجنوب.

المحور الثالث:تداعيات و آثار عمالة الأطفال في دول عالم الجنوب.

المحور الأول: الظروف المؤدية الى تنامي ظاهرة عمالة الأطفال في دول عام الجنوب.

إن المشكلات التي تعاني منها دول الجنوب كضعف الثقافة السياسية، و انتهاكات حقوق الإنسان، و التخلف الاقتصادي، أدى الى ضعف دور الدولة في اشباع و تلبية حاجيات و مطالب الأفراد و في ظل هذا العجز و القصور تبرز فجوة تنامت فيها العديد من الظواهر كتفشي العنف و الجريمة و غياب سلطة القانون التي تحمي القيم الأساسية، و تردع كل اشكال التهديدات، لهذا وقع الأطفال في دول عالم الجنوب رهن سيطرة المنظمات الإجرامية، و أصحاب العمل الاستغلاليين و على هذا الأساس تظهر مجموعة من الظروف تؤدي الى تفشي ظاهرة عمالة الأطفال و هي:

1. الظروف الاقتصادية: تؤدي الاوضاع الاقتصادية السيئة، كالفقر الذي يدفع الاطفال الى سوق العمل لكسب المال من أجل استكمال دخل الأسرة و بقائها، فوضع العائلة من الناحية الاقتصادية هو بيت القصيد في ارسال الطفل الى سوق العمل بدل الدراسة[5]، خصوصا في المناطق الريفية حيث يبحث الأطفال عن الهجرة للمدن للحصول على فرص تشغيل و يرضون بأقل تكلفة و أكثر عملا.[6]
2. الظروف اجتماعية و ثقافية: إن تفشي الجهل و الأمية عند الأسر التي لا تحرص على تعليم ابنائها، التي تعتقد أن لا فائدة من التعليم و يفضلون إرسال اطفالهم في سن مبكرة لتعلم حرف و

(5)أحمد عبد الله، **عمالة الاطفال في مصر: الظاهرة و المعالجة**. مصر: اميديست، 1995، ص139.

(6)سيد علي شتا، **علم الاجتماع الجنائي**. مصر: مكتبة الاشعاع الفنية، 1997، ص 112.

مهن هامشية لضمان مستقبلهم[7]، كما أن ثقافة و تقاليد بعض المجتمعات خاصة في افريقيا تزيد من التمييز بين الجنسين و تهضم حقوق الطفل،[8] ففي دراسة أجرتها منظمة UNICEF سنة 1995 في كل من غواتيمالا، و السلفادور و هندوراس و نيكاراجوا و كوستاريكا و بنما، بينت النتائج أن 47% من الفتيات اللواتي يتم استغلالهن في ممارسة الجنس، كن ضحايا لإشكال سوء المعاملة القاسية داخل أسرهم كما أن 50% من هؤلاء دخلن في تجارة الجنس بين 9_13 سنة بسبب تفسخ النظام العائلي و ضعف العلاقات و الروابط الاجتماعية مما أدى إلى ضعف دور العائلة في تأمين الحماية و الرعاية لأطفالها.[9]

3. انتشار المصانع الدولية الكبرى في العديد من الدول الفقيرة بهدف الحصول على العمالة الرخيصة المتوفرة في تلك البلدان مقارنة بالموقع الأصلي لتلك المصانع.
4. التوجهات السياحية للعديد من المجتمعات الفقيرة و محاولة تقديم أي مغريات تسهيلية و خدماتية لجلب السياح من الدول الغنية، الشيء الذي يؤدي الى حصول تجاوزات اخلاقية بهدف الحصول على المال، حيث تضيف تقديرات منظمة ECAPT[10] الى أنه ما بين 40 ألف إلى 60 ألف فتاة يعملن في تجارة الجنس في تايوان، و لها تاريخ طويل حيث كانت مقصد لسواح الجنس اليابانيين و لعدة عقود تقدر عائدات تجارة الجنس في تايوان بحوالي 1.5 مليار دولار سنويا، و حسب تقديرات منظمة الصليب الاحمر الدولي هناك حوالي 200 ألف من العاملات في مجال الجنس.[11]
5. تكالب أصحاب العمل على تشغيل الأطفال لكونهم أقل أجر و أكثر انقيادا و طاعة و خضوعا لأصحاب العمل[12].

(7)عبد الرحمن بن محمد العسيري، **تشغيل الأطفال و الإنحراف**. السعودية: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2005، ص 37.

[8] Panudda Boonpala, Le Mal insuportable au Cœur des Hommes: letrafic des enfants et les mesures d'éradication, Bureau international du travail, Genève, 2003, p 27.

9 International Human Right Law Institute, Sex Trafficking in the Americas, Printed in DePaul University, USA, 2005,P23.

(10)منظمة ECAPT: End Child Prostitution in Asian tourism، هي منظمة دولية تعمل على مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال و الاتجار بهم في قارة اسيا .

(11) Boonchalaksi W and Guest p, Prostitution in Thailand, Institute for population and social research, Mahidol University, Bangkok, 1994, P 50.

(12) ناهد رمزي، ظاهرة عمالة الأطفال في الدول العربية، المجلس العربي للطفولة و التنمية، 1998، ص22.

6. خلال النزاعات المسلحة، حيث يقع الأطفال ضحايا للتجنيد القسري من طرف المسلحين، فقد ازدادت ظاهرة إشراك الأطفال في الحروب و النزاعات المسلحة، لدرجة أنه تم قتل أكثر من مليونين طفل و جرح أكثر من ستة ملايين آخرين، بسبب النزاعات المسلحة كذلك انتشار النزاعات الداخلية التي قامت على أساس قومي أو ديني أو قبلي حيث يسهل فيها التأثير على الأطفال و إجبارهم على الانخراط في أعمال القتل[13].

المحور الثاني: مجالات و أشكال عمالة الأطفال في دول عالم الجنوب.

عمالة الأطفال تقع في أغلب الأحيان تحت وطأة الظروف الاقتصادية القاسية التي يعاني منها الأطفال في دول الجنوب، حيث تتعدد اشكال هذه العمالة و صورها و سنذكرها فيمايلي:

1. **السخرة في العمل:** أظهرت التقديرات العالمية لسنة 2002 بأن 211 مليون طفل بين سن 5 و 14 سنة على امتداد العالم يمارسون نشاطا اقتصاديا، و 186 مليون طفل يمارسون نشاط اقتصادي يعتبر شكلا من أسوء أشكال العمل، و هناك 141 مليون من المراهقين بين سن 15 سنة و 17 سنة يمارسون نشاطا اقتصاديا من بين هذا العدد 59 مليون مكرهون على عمل يدخل في عداد أسوء أشكال عمل الأطفال[14]، و في الإحصائيات الرسمية التي أتت بها منظمة العمل الدولية اشارت الى ثلاث أصناف أساسية :[15]

الطفل الناشط اقتصاديا: في هذا الاطار هناك 20.3% من الأطفال الناشطين اقتصاديا، حيث يعملون في نشاطات مدفوعة الأجر أو غير مدفوعة، و تكون إما بشكل قانوني أو غير قانوني.

الطفل العامل: و يضم الأطفال البالغين 15 عاما و الذين يشتغلون أعمالا غير مصنفة على أنها خطرة ، و في الإحصائيات نجد أن الأطفال العاملين يمثلون 13.9% من إجمالي عدد الأطفال.

(13) عليوة سليم، حماية الاطفال اثناء النزاعات المسلحة الدولية، مذكرة ماجستير في القانون الدولي، تخصص "قانون دولي إنساني"، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضربباتنة، 2010، ص 108.

(14) International Labor Organization, A Futur Without Child Labour, ILO, Geneva, p 32.

(15) منظمة العمل الدولية، تحالف عالمي لمكافحة العمل بالسخرة، تقرير عالمي في إطار متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ و الحقوق الأساسية في العمل، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 93، مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا، 2005، ص 22.

الطفل العامل عملا خطرا: و هم الأطفال الذين يعملون عملا ينطوي على آثار سلبية على صحتهم و نموهم النفسي، اما نسبة الأطفال العاملين في أعمال خطرة تعادل نسبة 8.1% من إجمالي عدد الأطفال.

و وفق لما ورد في التقرير العالمي بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ و الحقوق الأساسية للعمل في عام 2002، فقد تبين أن 58% من الأطفال العمال يعملون في الزراعة و صيد الاسماك، و يشارك أقل من 9% في الصناعة التحويلية و العدد نفسه في تجارة الجملة و المطاعم و الفنادق، و 7% في الخدمة المنزلية و 4% في النقل و التخزين، و 3% في تشييد المناجم و المحاجر، و 10% في السياحة، و يجدر الإشارة إلى أن بعض الشركات الكبرى في دول عالم الجنوب تقوم باستغلال الاطفال مقابل أجور زهيدة، ففي الهند يعمل حوالي 45 ألف طفل في مدينة "كاس"، في صناعة اعواد الثقاب، و الألعاب النارية و هما من أخطر الصناعات[16]، و في الآونة الأخيرة سلط الضوء على عمل الأطفال في إنتاج الكاكاو في غرب إفريقيا، ففي مزارع ساحل العاج تظهر لنا مشاهد للعمل القسري لأطفال صغار دون 10 سنوات[17] .

و تظهر نماذج لعمالة الأطفال في غرب و وسط إفريقيا من خلال ممارسات تقليدية غالبا ما تكون استراتيجية من أجل البقاء، حيث يوضع الأطفال ضمن أسر أخرى لإستغلالهم في العمل في المزارع و المناجم، أو تقوم الميليشيات باختطافهم للعمل[18] .

2. **الاستغلال الجنسي للأطفال:** إن الاستغلال الجنسي للأطفال معناه:" اتصال جنسي بين طفل و شخص بالغ من أجل إرضاء رغبات جنسية، مستخدما القوة و السيطرة عليه"[19]، وفي الآونة الأخيرة اتخذت ظاهرة الاستغلال الجنسي للأطفال شكلا تجاريا تسيطر عليه عصابات اجرامية دولية من خلال عدة مظاهر أهمها:

أولا: بغاء الأطفال، و هو الصورة الرئيسية للاستغلال الجنسي التجاري نظرا للعائد المادي الوفير، لذلك فإن الظاهرة تنتشر بصورة خاصة في دول عالم الجنوب، و بحسب التقديرات يوجد حوالي مليون طفل

(16) منظمة العمل الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 31.

(17) خالد حنفي علي، إعادة إنتاج الاستعباد في افريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، جانفي 2002، ص 150.

(18) International Labor Organization, Unbearable to The Human Heart: Child Trafficking and Action to Eliminate it, ILO, Geneva, 2002, p14_15.

(19) سوزي عدلي ناشد، **الاتجار في البشر بين الاقتصاد الخفي و الاقتصاد الرسمي**. مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2005، ص 34.

بغايا في اسيا و نصف مليون في البرازيل، و في افريقيا توجد شبكات لتجارة الأطفال بقصد استغلالهم جنسيا، ففي نيجيريا ترسل الفتيات الى المدن الكبرى مثل دوالا واكرا للعمل بالدعارة، كما اصبحت تجارة الصغار الأفارقة رائجة في كيب تاون و ديربان في جنوب افريقيا.[20]

ثانيا: السياحة الجنسية، تشير إحصائيات الأمم المتحدة إلى أن هناك قرابة مليون طفل يتم إدراجهم ضمن قائمة تجارة الجنس العالمية، كما أصبحت سياحة الجنس ظاهرة عالمية و ذلك بهدف الاستمتاع الجنسي مع الأطفال، من الجنسين،[21] و قد امتدت سياحة الجنس الى العديد من دول العالم ، فقد كشف تقرير للجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة أن عدد الاطفال الذين يمارسون السياحة الجنسية يقدر ب 600 ألف طفل[22]، و تنتشر ظاهرة استخدام الأطفال في سياحة الجنس بصفة خاصة في اسيا خاصة في جنوب شرق اسيا اين استفحلت و انتشرت بسبب تراخي تطبيق القوانين و نتيجة للأزمات الاقتصادية التي مرت بها تلك البلدان[23].

ثالثا: المواد الاباحية للأطفال، مع ظهور شبكة الانترنيت و اتساع خدماتها اصبح الاتجار بالمواد الاباحية للأطفال أكثر اتساعا، مما جعل السيطرة عليه أمرا غاية في الصعوبة بسبب سهولة نشر تلك الصور عبر المواقع الشخصية للأفراد، و اصبح مشكلة تواجه القائمين على مكافحة هذا النشاط، و في أفريل 2001 قامت شركة جوجل ببحث حول استخدام الاطفال في الاعمال الإباحية حصلت على 425 لقطة، و معنى هذا أن تجارة الأعمال الاباحية المتعلقة بالأطفال ذات حجم لا يستهان به، و وفق تقرير أعدته مؤسسة "Internet Watch Foundation أن هناك حوالي 3000 موقع على شبكة الانترنيت باللغة الانجليزية تعرض صورا اباحية للأطفال، و تقدر المؤسسة أن 10% من الاطفال الضحايا هم دون سن الثانية من العمر، و حوالي 33% بين سن الثالثة و السادسة، و 80% تصل أعمارهم للعاشرة[24].

(20) خالد حنفي علي، إعادة انتاج الاستعباد في افريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 137، جانفي 2002، ص 151.

(21) عبد الرحمن العسيري، **الأنماط التقليدية و المستحدثة لسوء معاملة الاطفال و الاثار المترتبة عليها**، منشور ضمن أعمال ندوة سوء المعاملة الاطفال و استغلالهم غير مشروع، ط1، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية،2001، ص32.

(22)فاطمة شحاتة أحمد زيدان، **مركز الطفل في القانون الدولي العام**. مصر: دار الجامعة الجديدة، 2007، ص 385.

(23) منظمة الأمم المتحدة للطفولة، تقرير وضع الاطفال في العالم، منشورات اليونيسيف، 1997، ص 53.

(24) Internet Watch Foundation, Annual and Charity Repport, Printed by LINX, Cambridge, UK, 2010, p30.

3. **الإتجار بالأعضاء البشرية للأطفال**، الهدف من تجارة الأعضاء البشرية هو تحقيق الربح و قد ساهمت حرية التجارة و العولمة في زيادة هذه الظاهرة على نطاق واسع، و قد اعتبر مجلس الاتحاد الاوربي سنة 2003 أن الاتجار في الأعضاء البشرية يعد من قبل الاتجار بالبشر، لأنه يمثل انتهاكا أساسيا لحقوق الإنسان بحيث هناك العديد من الشركات المتخصصة في بيع الأطفال مزودة بكافة البيانات و الصور و تتخذ هذه الشركات و الشبكات الاجرامية المنظمة من ملاجئ الايتام و بيوت الاطفال معقلا لنشاطها، حيث يتم الاتفاق على نقل البضاعة الى الخارج، و تسليمها للحاجزين، و الجدير بالذكر أن سوق الأعضاء البشرية الحية قائم على عدد من البلدان البائسة في دول عالم الجنوب يكثر الطلب في البلدان الثرية، حيث الحالات المرضية التي تتطلب زراعة عضو حي كسبيل للعلاج[25].

و تنتشر هذه الظاهرة بشكل أساسي في الصين و الهند، حيث ساعد انتشار الفقر و انخفاض مستويات المعيشة لإجبار الآباء ابنائهم على بيع أعضائهم ليتمكنوا من العيش، و عادة ما تتم العملية عن طريق سمسار تابع لعصابات الاجرام المختصة في بيع أعضاء الفقراء و التربح منها، و في المنطقة العربية المشكلة تنذر بالخطر خاصة بعد أن تحولت عمليات زرع الأعضاء و خاصة الكلى الى تجارة و شراء من قبل الأثرياء، و في مصر توجد مافيا منظمة لتجارة الأعضاء البشرية بأحدث الأساليب و للعلم تتبوأ مصر المرتبة الثالثة عالميا في تجارة الأعضاء البشرية بعد الصين و باكستان،[26] و في هذا السياق يقول البرلماني المصري " أكرم الشاعر"، أن 10% فقط من عمليات نقل الأعضاء تجرى بصورة شرعية، بينما 90% من الحالات هي حالات إتجار في السوق السوداء، حيث تشير الإحصائيات الى وجود ألف عملية نقل كلى و ما يحصل على موافقة النقابة هو 10% فقط و الباقي يتم خارج إطار القانون، حيث تحولت القاهرة إلى سوق دولي لبيع الكلى من أطفال الفقراء المصريين الى الأثرياء العرب أو المصريين.[27]

و في أحيان كثيرة فإن أغلب حالات خطف الأطفال في الدول الأفريقية، يتم من طرف عصابات متخصصة في تجارة الأعضاء البشرية، و أشارت منظمة الصحة العالمية أن معظم الأعضاء البشرية يتم زراعتها من أشخاص أحياء مقابل ثمن، عن طريق وسطاء نشطين لبيع الأعضاء، و

(25) طارق سرور، **نقل الأعضاء بين الأحياء: دراسة مقارنة**. مصر: دار النهضة العربية، ط1، 2001، ص 17.

(26) سمير غوبية، **المتاجرة بالأمومة و بيع الأعضاء البشرية**. مصر: مكتبة مدبولي الصغير، 1999، ص 114.

(27) سوزي ناشد علي، مرجع سبق ذكره، ص 56.

تظهر التقارير بحدوث 2000 حالة كل عام لكن الرقم الحقيقي أكثر من ذلك، ففي باكستان تشير التقارير الصادرة عن مؤسسة السند الوطنية لزراعة الكلى لعام 2007، أن نسبة الذين يبيعون كلاهم من مجموع المتبرعين يقدر ب 25% ، و المنظمة مستمرة في التوصل لأرقام حول بيع الأعضاء في دول كثيرة في العالم الثالث.[28]

4. **تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة**، تعد مسألة تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة، و استعمالهم في العمليات العدائية محظور في الاتفاقيات الدولية الخاصة بالقانون الدولي الانساني، أو تلك المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، فقد تطرقت هذه الاتفاقيات لمسألة التجنيد و كان هناك تكامل بينهما:

فاتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949، و البروتكولين الإضافيين لعام 1977 بالإضافة الى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998 هي ضمانة قوية لحماية قواعد القانون الدولي الانساني، فقد تطرقت اتفاقية جنيف الرابعة، لحماية المدنيين و يستفيد الأطفال من الحماية، بالإضافة الى الحماية الخاصة، أما البروتوكول الاضافي لعام 1977 فقد حظر اشتراك الاطفال الذين لم يبلغوا سن الخامسة عشرة، و دعمه البروتوكول الاضافي في المادة 4/3/ج، حيث حظر تجنيد الاطفال تحت سن 15 حتى لو كان التجنيد إراديا او طوعيا، و حتى باشتراك الاطفال في النزاعات المسلحة بصورة مباشرة فتمنحهم الاتفاقية من حماية خاصة، في اطار مجموعة الضمانات الأساسية بسبب وضعهم الانساني.

أما النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998 فقد اعتبرت المادة 8/2/ب/26 أن تجنيد الأطفال الزاميا أو طوعيا للمشاركة في الأعمال الحربية، هو جريمة حرب، أما المادة 2/7/ فقد جرمت تجنيد الأطفال دون الخامسة عشرة في النزاعات الداخلية[29]، و عليه فقد حثت هذه الاتفاقيات على اتخاذ ما يلزم من إجراءات بهدف الحد من أسوأ اشكال العمل بالنسبة للأطفال.

(28) World Health Organization , Second Global Consultation on Critical Issues in Human Transplantation: Towards a Common Attitude to Transplantation,Geneva,28_30 March 2007,P50.

(29)حوبة عبد القادر، حظر تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة: دراسة تحليلية في ضوء الاتفاقيات الدولية، مجلة البحوث و الدراسات، العدد(15)، السنة(14)، شتاء 2013، ص 5_11.

كما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر ماي 2000، البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، و يعد هذا البرتوكول تتويج لجهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر و المنظمات الغير حكومية التي بذلت جهودا طوال فترة التسعينيات من أجل رفع الحد الأدنى لسن المشاركة في أعمال القتال من خامسة عشر سنة، الى الثامنة عشر سنة[30].

و تختلف طرق تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة، فقد يكون تجنيدهم عن طريق القوة و الاجبار و قد يختار الأطفال الانضمام الى القوات المسلحة الحكومية، أو الجماعات المسلحة، و من بين الأسباب التي تؤدي الى مشاركة الأطفال في العمليات العسكرية، كمحاربين هو البحث عن الأمن و الحماية و الغذاء و الشعور بالإذلال و الإحباط فضلا عن الوعود التي يتلقاها هؤلاء الاطفال بشأن الانتفاع من التعليم و الحصول على فرص عمل، أو رغبتهم في الثأر لمقتل أفراد من أسرهم، و في منطقتنا العربية خاصة في سوريا و العراق، و اليمن يغدو الأطفال عرضة للتجنيد العسكري، و يصبحون هدفا للهجمات و العنف الجسدي و قد أدى تنوع الجماعات المسلحة و أنتشار الأسلحة الصغيرة و المتوسطة، و توافرها بسهولة الى تجنيد و استخدام مئات الأطفال ، في القتال المباشر أو مهمات تنطوي على خطر جسيم ، و مشقة بالغة و ذلك بالعمل كحمالين للذخائر و الجنود المصابين، و بعض الأطفال يستخدمون كمستطلعين أو رسلا أو طهاة، أما الفتيات فهن يعانين من حالة استضعاف بصورة خاصة و غالبا ما يجبرن على العمل كإماء لأغراض جنسية، و فضلا عن ذلك فاستخدام الأطفال لأعمال الإرهاب بما في ذلك كانتحاريين.

و قد أكدت تقارير "هيومن رايتس ووتش"، أن جماعات مسلحة في سورية استخدمت أطفال تصل أعمارهم الى 14 سنة في القتال في المعارك، و أحيانا جندتهم تحت غطاء تقديم التعليم لهم، و قالت "بريانكا موتابارثي" و هي باحثة حقوق الطفل معنية بالشرق الأوسط، و كتبت:" يجب أن لا تتغذى الجماعات المسلحة السورية على الأطفال الضعاف، الذين رأوا أقاربهم يقتلون، و مدارسهم تقصف، و مجتمعاتهم تدمر، من خلال ضمهم إلى صفوفها، فالفظاعات التي يشهدها النزاع المسلح السوري أصبحت أفظع"، و تروي مسؤولة في أحدى الجمعيات اللبنانية قصة طفل شارك في المعارك بدافع الثأر لمقتل أبويه، أنه عندما قتل لأول مرة تملكه شعور من الخوف و التوتر

(30) International Committee Of The Red Corss, Annual Report 1997, Geneva, 1997, p 293.

لكنه سمع من رؤسائه أن ذلك سيكون طريقه للجنة، وبعد تهريبه الى لبنان من طرف أحد أقاربه، فإنه لا يشعر بالقوة إلا حين يحمل السلاح، ولديه ميول انتحارية، و يعجز عن النوم.

و قد أشار الجنرال السابق في قوات حفظ السلام في الكونغو بعد حربها الاهلية "روميو داليرر"، في كتابه "يقاتلون كجنود يموتون كأطفال" ان الاطفال هم السلاح الامثل في الحروب و بحسب داليرر يبدي الاطفال قابلية لتعلم مقارنة بالبالغين و تكلفة اعدادهم قليلة كما يبدون ميلا الى الطاعة سواء بدافع الخوف او الترغيب و يتمتعون بالخفة في الحركة تتيح لهم التنقل براحة في الجبهة والعمل مخبرين عن اهلهم واصدقائهم، و صولا الى استعمالهم ادوات جنسية ودروع بشرية.

و قد ركز مؤتمر باريس الدولي للقضاء على تجنيد الاطفال في الحروب الذي عقد في 2007 بعنوان:"حرروا الاطفال من الحرب"، على منع تجنيد الاطفال و الاليات اللازمة لتعامل مع هذه القضية بما في ذلك اعادة التاهيل والادماج و العدالة الانتقالية، واعلن دعمه لجميع المنظمات الغير حكومية ذات الاحجام المختلفة لمنع القاصرين من القتال في جميع انحاء العالم ،و في عام 1998تحالفت ثمان منظمات رئيسية لحقوق الانسان من بينها منظمة العفو الدولية ،و منظمة هيومن رايتس واتش لتشكيل ائتلاف من اجل وقف استخدام الاطفال كمجندين و جعلوا يوم 12فبراير "يوم اليد الحمراء"، لرفع مستوى الوعي و وقف استعمال الاطفال القصر كمجندين.[31]

المحور الثالث: تداعيات و آثار عمالة الأطفال في دول عالم الجنوب.

ترتبط عمالة الأطفال دائما بانتهاكات لحقوق الإنسان حيث لا تخلو عمالة الأطفال من آثار سلبية على الجوانب الصحية و الجسمية و النفسية و الاقتصادية، و قد تؤثر أيضا على استقرار الدول و تهديد الأمن المجتمعي، و سنتناول هذه التداعيات فيما يلي:

- **التداعيات على الصحة الجسمانية للطفل:**

تتأثر صحةالطفل من ناحية النمو و التناسق العضوي، و القوة و البصر و السمع و ذلك نتيجة الأعمال المرهقة و الجروح و الكدمات الجسدية، و الوقوع من أماكن مرتفعة، الخنق بالغازات السامة

(31) شذى ظافر الجندي، الأطفال في النزاعات المسلحة: الأطفال الجنود، تحقيقات و تقارير سياسية، شبكة جيرون الاعلامية، مارس 1017، ص 4_9.

و صعوبة التنفس، كما أن الأطفال الذين يتم استغلالهم لأغراض جنسية فهم معرضون للعنف الجسدي، سواء من طرف القوادين أو الزبائن، و هناك تقارير تشير إلى أن الأطفال أكثر عرضة للأمراض الجنسية من البالغين، و هنا قدمت تقارير حول نتائج الفحوصات لبنات نيجيريات تم نقلهن لإيطاليا لتشغيلهن في البغاء، سنة 2001 أن أكثر من 50% منهن مصابات بمرض نقص المناعة المكتسبة "الإيدز"، كذلك أشارت تقارير لأحدى المنظمات الكمبودية غير الحكومية أن أكثر من 70% من الفتيات اللواتي تم إنقاذهن من بيوت البغاء كن مصابات بالإيدز.[32]

و إضافة الى ذلك فإن الخطر الذي يمكن أن يواجه هؤلاء الأطفال هو تعرضهم لأشكال عديدة من العنف سواء من الزبائن أو السماسرة الذين يديرون أعمالهم، حيث أن ما يتعرضون له من اعتداءات غالبا ما يكون بقسوة بالغة و متكررة، فهناك الصفع و الضرب المبرح و الاغتصاب، أو احراقهم بالسجائر، أو الطعن بالأسلحة البيضاء و التعذيب و التشويه، و فئات كثيرة تتعرض لخطر الوفاة.[33]

- **التداعيات على الصحة النفسية للطفل:**

تعد الآثار النفسية الناجمة عن عمالة الأطفال من المسائل التي يصعب قياسها و معالجتها، و يلاحظ أن أكثر ما يشعر به هؤلاء الأطفال هو الخجل و الذنب و تدني مستوى تقدير الذات، بل إن بعضهم يعتقد أنه لا يستحق العيش، و البعض الآخر يحاول خلق واقع مختلف ليصور لنفسه أن العمالة و التعرض للعنف و الاستغلال الجنسي من الأشياء الضرورية، لمساعدة أسرهم في التخلص من الفقر، كذلك يعاني بعض الضحايا من فقدان الأمل و الاكتئاب و بعضهم الآخر يتحول الى الادمان على المخدرات و الكحول، لاعتقاده أنه أصبح عنصر غير صالح في هذا المجتمع و يرى أن الادمان يسهل عليه نسيان واقعه المرير، و بعضهم يصل الى مرحلة الانتحار للتخلص من هذا الواقع، و من الآثار الجانبية الصعبة هو فقدان الطفل ثقته في الكبار، و قد يقوده ذلك لممارسة

(32) الزغاليل أحمد سليمان، التجارة بالنساء و الاطفال، منشور في مجموعة باحثين: الظواهر الإجرامية المستحدثة و طرق مواجهتها، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 1999، ص 17.

(33)عبد الرحمان بن محمد العسيري، **وضعيات الإتجار بالأطفال**. السعودية: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2006،ص 25.

الشيء ذاته مع الآخرين عندما يكبر نتيجة الى أنه فقد براءته و كرامته، و احساسه بإنسانيته مما يجعله يصاب بالإحباط و الاكتئاب.[34]

- **التداعيات الاجتماعية:**

إن البيانات التي توصل إليها بشأن ظاهرة عمالة الأطفال تنذر بخطر يهدد المجتمعات، فهي تؤدي الى إضعاف دور السلطة الحكومية، و ذلك نتيجة عجز الأمن العام على حماية الأطفال خاصة و أن اشكال ممارسة العمالة تتم في سرية، مما يحدث اختلالات قيمية في المجتمع نتيجة لإهدار المبادئ الأساسية لحقوق الانسان خاصة عندما يستغل الأطفال في الجنس التجاري، الذي يؤدي الى تفتت النسيج الاجتماعي[35]، كما أن لعمالة الأطفال تأثر سلبي على الأسرة العربية ، خاصة مع انتشار منظمات إدارة تجارة الجنس و البغاء و تشعبت العمليات المتصلة بها اضافة الى ظهور نمط جديد من جرائم خطف الأطفال[36]، و قد انتشرت ظواهر اجتماعية غير مرغوبة بين الأطفال كالتسول، و تباين السلوك الاخلاقي بين الناشئة في ضوء المتغيرات الجديدة و التأثيرات السلبية للعولمة، فقد أكدت جمعية رعاية الأطفال الدولية Children International التي تعمل على جعل فضاء الانترنيت آمنا، أن عدد الأطفال الذين تعرضوا للاعتداءات عبر الانترنيت 30% خلال ثلاث أعوام، كما أغلقت شركة Microsoft مواقع للدردشة بسبب انتشار تجارة الجنس و تزايد الهجمات الإباحية بالبريد الالكتروني و التي وصلت عدد صفحاتها الى 260 مليون صفحة، كما يفقد الطفل الشعور بالانتماء للجماعة و القدرة على التعاون مع الآخرين التمييز بين الخطأ و الصواب و يصبح كعبد لدى صاحب العمل، و قد تقود عمالة الأطفال لنمو الجريمة و تهريب السلاح و المخدرات و الاتجار بالأعضاء البشرية، قبل و بعد بلوغ الأطفال سن الرشد، فهم بذلك قنبلة موقوتة تهدد الأمن المجتمعي في دول عالم الجنوب التي تشهد هشاشات مؤسساتية، من جهة و فقدان التماسك الاجتماعي بسبب انهيار القيم.

---

(34) غنيم عبد الرحمان الفايز، الاثار النفسية على الاطفال ضحايا الاتجار، ندوة مكافحة الاتجار بالأطفال، جامعة نايف للعلوم الامنية، الرياض، السعودية، 2006، ص6.

(35) براهيمي فيصل، الجريمة المنظمة العابرة للحدود و اليات مكافحتها دوليا، مذكرة ماجستير، جامعة البليدة، ديسمبر2004، ص 38.

[36] عبد القادر الشخيلي، **جرائم الاتجار بالأشخاص و الاعضاء البشرية و عقوباتها في الشريعة و القوانين العربية و القانون الدولي**. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2009، ص 120.

- **التداعيات الاقتصادية:**

يترتب عن عمالة الأطفال آثار اقتصادية، جراء ما تتحمله الدولة من خسائر مالية و تصدعات حيث تشير الاحصائيات المتداولة عن فداحة الخسائر الاقتصادية و المالية بسبب تفاقم الظاهرة، ففي الدول النامية يتم اقتطاع من 10 الى 15% من ميزانية الدول لمواجهة الآثار السلبية المترتبة عن عمالة الأطفال، و ذلك على حساب الموارد التي يمكن أن تخصص للتنمية و تحسين نوعية الحياة[37]، و يعد العنصر البشري من احدى الدعامات الأساسية لرفع معدل الانتاج الاقتصادي الوطني في كل دولة، لذا تحرص الدول المتقدمة على تنمية هذا العامل بشتى الوسائل ابتداءا من التنشئة السليمة و التأهيل و التدريب.

كما أن عمالة الأطفال تؤثر سلبا على سوق العمل، مما يؤدي الى خسارة غير قابلة للاسترجاع في المورد البشري، بسبب الأجور الضئيلة و وجود جيل قليل التعليم، لأن اجبار الأطفال على العمل من عشرة الى ثمانية عشر ساعة يوميا يؤدي الى حرمانهم من التعليم و يعزز دائرة الفقر و الأمية، الأمر الذي يعرقل التنمية الوطنية.[38]

كذلك اتساع السوق العالمية لتجارة الأطفال يمول الأنشطة الغير مشروعة، و أنشطة الجريمة المنظمة و لقد لوحظ ارتباط وثيق بين الاتجار بالأطفال و تمويل التجارة الغير مشروعة للأسلحة و المخدرات، كما تساعد ظاهرة عمالة الأطفال على التنامي السريع في معدلات التضخم مما يؤدي الى تشويه الأسعار المحلية و خفض معدلات النمو الاقتصادي، و هنا نثير نقطة سلبية في اقتصاديات دول عالم الجنوب التي تحرص على الاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية المتنقلة اليها دون البحث عن مصادرها، بالرغم من الأثار السلبية التي ستلحق بالاقتصاد، خاصة تحويلات العمالة المهاجرة من النقد الاجنبي الى دولها الأصلية حتى و إن كان مصدر للاستثمار و الحصول على النقد الاجنبي و بما أن مدفوعات الدولة تتم بالنقد الأجنبي فهذا يعني زيادة الكمية المطلوبة من النقد الأجنبي مما يؤدي الى تخفيض قيمة العملة المحلية بالنسبة للأجنبية.

الخاتمة

(37)Walter Iwin, International Collaboration to Prevent CRIME International, Center Prevention for Crime, Montreal,Canada,1993, p50.

(38) عبد القادر الشيخلي، مرجع سبق ذكره، ص 119.

Issn;2602-6163

حاولنا في هذه المداخلة إيضاح أهم مظاهر عمالة الأطفال، من السخرة، الاستغلال الجنسي، تجارة الأعضاء البشرية و تجنيدهم في النزاعات المسلحة، و هم بذلك يواجهون أبشع الطرق لاستقطابهم، سواء باستعمال العنف أو الترغيب باستغلال بؤسهم و الفقر الذي يعيشونه، فعمالة الأطفال هي انتهاك حقيقي للقانون الدولي لحقوق الانسان بكل قواعده و نصوصه، فللعمالة آثار مدمرة على الصحة النفسية و الجسمانية للطفل، كذلك يتضرر اقتصاد الدول نتيجة للأضرارها بالمورد البشري الذي يعتبر عصب التنمية الاقتصادية، و قد تهدد هذه الظاهرة سيادة الدول خاصة و أن العمالة اصبحت مورد مهم للجريمة المنظمة، و عصابات الاتجار بالمخدرات و الأسلحة، ناهيك عن استخدام الاطفال كدروع بشرية في النزاعات المسلحة ، فعمالة الأطفال أصبحت نوعا من العبودية الحديثة مما يجعل الدول عاجزة في مواجهة الظاهرة، حددنا مجموعة من التوصيات كالآتي:

- السعي لتنظيم عمالة الأطفال و تخليصهم من ظروف العمل الخطيرة و الاستغلالية، و هو حل أكثر واقعية من من فرض حظر شامل على عمالة الأطفال، فيما عدى الأنشطة المنافية للقيم الأخلاقية التي يجب مجابهتها.
- على صانع القرار و الجهات المعنية بتقديم تعريف واضح لعمالة الأطفال، و ذلك بهدف تحديد السياسات و تطوير برامج فعالة للتصدي للظاهرة، بالتمييز بين عمالة الأطفال و تشغيل الأطفال فهو أمر مهم لاختيار استراتيجيات تجمع بين الحظر و تشغيل الأطفال.
- و هناك حاجة لاتباع أسلوب متعدد الأبعاد لمكافحة ظاهرة عمالة الأطفال، نظرا لأن عمالة الأطفال تمثل ظاهرة معقدة ذات أسباب متعددة، كالفقر و غياب دور الوالدين مما يتطلب التعاون بين القطاعات و اعتماد استراتيجيات بعيدة المدى للحد من عمالة الأطفال، حيث يهدف تنظيم عمالة الأطفال الى إزالة الآثار الجسدية و النفسية السلبية على صحة الطفل و نموه الجسدي و الاجتماعي و العقلي.
- تحسين ظروف العمل، من خلال برامج تهدف الى زيادة فرص التحاق الطفل بالتعليم و الحصول على التغذية الملائمة و الخدمات الصحية و الأنشطة الترفيهية و المشاركة في الحياة الاجتماعية مع تعزيز برامج التدريب المهني للمتسربين من المدارس.

- تنظيم حملات للتوعية العامة بهدف زيادة وعي صانع السياسة و المشرع القانوني، و أصحاب العمل و العائلة و المعلمين أنفسهم بشأن حقوق الطفل و ظاهرة عمالة الأطفال، و أثرها على المجتمع و الدولة.

قائمة المراجع باللغة العربية:

1) أحمد عبد الله، **عمالة الاطفال في مصر : الظاهرة و المعالجة**. مصر : اميديست، 1995.
2) إسراء علاء الدين نوري، **ظاهرة فراغ السلطة في دول عالم الجنوب: الأسباب و النتائج**. لبنان: منشورات زين الحقوقية، ط1، 2017.
3) براهيمي فيصل، الجلريمة المنظمة العابرة للحدود و اليات مكافحتها دوليا.، مذكرة ماجستير، جامعة البليدة، ديسمبر 2004.
4) حوبة عبد القادر، حظر تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة: دراسة تحليلية في ضوء الاتفاقيات الدولية، مجلة البحوث و الدراسات، العدد(15)، السنة(14)، شتاء 2013.
5) خالد حنفي علي، إعادة انتاج الاستعباد في افريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 137، جانفي 2002.
6) خالد حنفي علي، إعادة إنتاج الاستعباد في افريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، جانفي 2002.
7) د عبد الخالق عبد الله، **العالم المعاصر و الصراعات الدولية**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، 1989.
8) الزغاليل أحمد سليمان، التجارة بالنساء و الاطفال، منشور في مجموعة باحثين: الظواهر الإجرامية المستحدثة و طرق مواجهتها، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 1999.
9) سمير غوبية، **المتاجرة بالأمومة و بيع الأعضاء البشرية**. مصر : مكتبة مدبولي الصغير، 1999.
10) سوزي عدلي ناشد، **الاتجار في البشر بين الاقتصاد الخفي و الاقتصاد الرسمي**. مصر : دار الجامعة الجديدة للنشر، 2005.
11) سيد علي شتا، **علم الاجتماع الجنائي**. مصر : مكتبة الاشعاع الفنية، 1997.

12) شذى ظافر الجندي، الأطفال في النزاعات المسلحة: الأطفال الجنود، تحقيقات و تقارير سياسية، شبكة جيرون الاعلامية، مارس 2017.

13) طارق سرور، **نقل الأعضاء بين الأحياء: دراسة مقارنة**. مصر: دار النهضة العربية، ط1، 2001.

14) عبد الرحمان بن محمد العسيري، **وضعيات الإتجار بالأطفال**. السعودية: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2006.

15) عبد الرحمن العسيري، **الأنماط التقليدية و المستحدثة لسوء معاملة الاطفال و الاثار المترتبة عليها**، منشور ضمن أعمال ندوة سوء المعاملة الاطفال و استغلالهم غير مشروع، ط1، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية،2001.

16) عبد الرحمن بن محمد العسيري، **تشغيل الأطفال و الإنحراف**. السعودية: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2005، ص 37. ناهد رمزي، ظاهرة عمالة الأطفال في الدول العربية، المجلس العربي للطفولة و التنمية، 1998.

17) عبد القادر الشخيلي، **جرائم الاتجار بالأشخاص و الاعضاء البشرية و عقوباتها في الشريعة و القوانين العربية و القانون الدولي**. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2009.

18) عليوة سليم، حماية الاطفال اثناء النزاعات المسلحة الدولية، مذكرة ماجستير في القانون الدولي، تخصص "قانون دولي إنساني"، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضربباتنة، 2010.

19) غنيم عبد الرحمان الفايز، الاثار النفسية على الاطفال ضحايا الاتجار، ندوة مكافحة الاتجار بالأطفال، جامعة نايف للعلوم الامنية، الرياض، السعودية، 2006.

20) فاطمة شحاتة أحمد زيدان، **مركز الطفل في القانون الدولي العام**. مصر: دار الجامعة الجديدة، 2007.

21) محمد سيد أحمد، حول إشكاليات الازدواجية شما جنوب، مجلة المستقبل العربي، العدد (201)، جانفي 1995.

22) المركز الدولي لنماء الطفل، اطفال الشوارع و الأطفال العاملون، تقرير موجز، منشورات اليونيسيف، ايطاليا، 1993.

23) منظمة الأمم المتحدة للطفولة، تقرير وضع الاطفال في العالم، منشورات اليونيسيف، 1997.

Issn;2602-6163

24)منظمة العمل الدولية، تحالف عالمي لمكافحة العمل بالسخرة، تقرير عالمي في إطار متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ و الحقوق الأساسية في العمل، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 93، مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا، 2005.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1) Walter Iwin, International Collaboration to Prevent CRIME International, Center Prevention for Crime, Montreal,Canada,1993.
2) Boonchalaksi W and Guest p, Prostitution in Thailand, Institute for population and social research, Mahidol University, Bangkok, 1994.
3) International Human Right Law Institute, Sex Trafficking in the Americas, Printed in DePaul University, USA, 2005.
4) International Labor Organization, A Futur Without Child Labour, ILO, Geneva.
5) International Labor Organization, Unbearable to The Human Heart: Child Trafficking and Action to Eliminate it, ILO, Geneva, 2002.
6) Internet Watch Foundation, Annual and Charity Repport, Printed by LINX, Cambridge, UK, 2010.
7) Panudda Boonpala, Le Mal insuportable au Cœur des Hommes: letrafic des enfants et les mesures d'éradication, Bureau international du travail, Genève, 2003.
8) World Health Organization , Second Global Consultation on Critical Issues in Human Transplantation: Towards a Common Attitude to Transplantation,Geneva,28_30 March 2007.
9) International Committee Of The Red Corss, Annual Report 1997, Geneva, 1997.